

Distr.: General
6 October 2000
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون
البند ١٥ (أ) من جدول الأعمال
انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية:
انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين لمجلس الأمن

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهتان إلى
رئيس الجمعية العامة والأمين العام من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه، بصفتي ممثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية،
نص البيان المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ الصادر عن الرئاسة الحالية لمنظمة الوحدة
الأفريقية بشأن التأييد الذي قدمته المنظمة لترشيح السودان لعضوية مجلس الأمن لفترة
٢٠٠١-٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول).

وتجدون طيه أيضا رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة من
المراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية يشير فيها إلى العملية التي أفضت إلى اتخاذ هذا القرار
(انظر المرفق الثاني).

وأكون ممتنا لكم لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة من وثائق الجمعية
العامة في إطار البند ١٥ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) رولاندي. كبتوسرا

المرفق الأول للرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠
الموجهتين إلى رئيس الجمعية العامة والأمين العام من الممثل الدائم لتوغو لدى
الأمم المتحدة

[الأصل: الانكليزية والفرنسية]

البيان الصادر عن الرئاسة الحالية لمنظمة الوحدة الأفريقية

جرى لفت اهتمام الرئاسة الحالية لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى الخلاف الناشئ حالياً
حول ترشيح السودان لشغل مقعد ممثل غير دائم في مجلس الأمن لفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢.

في هذا الخصوص تود الرئاسة الحالية لمنظمة الوحدة الأفريقية التأكيد على ما يلي:

بناء على الشرح المستفيض الذي قدمه الدكتور سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة
الوحدة الأفريقية، خلال اجتماع عقده مع المجموعة الأفريقية في نيويورك، فإن الترشيحات
الأفريقية لشغل مناصب في الأمم المتحدة أو هيئات الأمم المتحدة لا تناقش بوجه عام مناقشة
مباشرة من قبل رؤساء الدول. إذ عندما يوافق مجلس الوزراء في جلسة عامة على التوصيات
الواردة في تقرير اللجنة الوزارية لمنظمة الوحدة الأفريقية عن الترشيحات، فإنها تعتبر تلقائياً
ترشيحات تحمل خاتم موافقة المنظمة، ولهذا فإنها لا تخضع لمزيد من النقاش من قبل اجتماع
رؤساء الدول والحكومات.

وفي هذه الحالة التي أثارت خلافاً، فإن الرئاسة الحالية لمنظمة الوحدة الأفريقية تود
أن تشير إلى أن ترشيح السودان حصل بالفعل على موافقة مجلس الوزراء في وقت متأخر من
عشية ١١ و ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠ بعد ما قدم وزير خارجية جمهورية الكونغو التقرير إلى
لجنة الترشيحات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وفيما يتعلق بالظروف المحيطة باعتماد تقرير لجنة الترشيحات التابعة لمنظمة الوحدة
الأفريقية، فإن الرئاسة الحالية تود أن تشير إلى أنه عندما أثيرت مسألة الترشيحات الأفريقية
خلال الاجتماع المغلق الأخير لمؤتمر القمة في لومي، قام الرئيس الحالي، بعد رفع الجلسة،
بتفويض مجلس الوزراء بعقد اجتماع عقب ذلك مباشرة بغية مناقشة واعتماد التوصيات
الواردة في تقرير لجنة الترشيحات التابعة للمنظمة، والتي لم يتمكن مجلس الوزراء أن يقوم
بهما قبل ذلك نظراً إلى افتقاره للوقت.

وترد توصيات مجلس الوزراء والمتعلقة بالترشيحات في الوثيقة التي وزعتها الأمانة
العامة للمنظمة على الدول الأعضاء، وأرسلتها إلى الأمم المتحدة تحت الرمز CM/Doc.546

.(LXXII) Rev.1

وأما بالنسبة للمشاورات التي يقال إن الرئيس الحالي للمنظمة وعد بإجرائها، فإنه من المهم هنا أن نشير مرة ثانية إلى الإجراءات المتبعة في المنظمة بشأن الموافقة على الترشيحات، وأن نضع نصب أعيننا التسلسل الزمني للأحداث. وبناء على هذه العوامل، يبدو واضحاً أن الرئيس، بعدما فضّ اجتماع القمة وطلب إلى الوزراء أن يجتمعوا مباشرة بعد ذلك بغية القيام بولايتهم، لا يمكن أن يكون في نفس الوقت قد وعد بإجراء مشاورات بشأن نتيجة المداولات التي قام بها الوزراء.

وفي هذا الخصوص كان واضحاً للغاية الرد الذي أعطاه الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى رئيس جمهورية أوغندا، في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠، عندما استقبل المبعوث الخاص للرئيس الأوغندي. ففي ذلك الحين، أكد الرئيس الحالي أن توافق الآراء الذي توصلت إليه منظمة الوحدة الأفريقية كان يقضي بتأييد ترشيح السودان لعضوية مجلس الأمن.

وإذ أخذ الرئيس الحالي في اعتباره الشواغل التي تم الإعراب عنها في هذه المسألة، قد ارتأى أنه لا يمانع بأن تجري مشاورات بين أوغندا والسودان بشرط أن تؤدي إلى التوصل إلى حل مرض للجانبين.

وأخيراً، تود الرئاسة الحالية لمنظمة الوحدة الأفريقية أن تشير إلى أن الرئيس الحالي، عند اجتماعه مع المجموعة الأفريقية في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، على هامش الدورة العادية الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد بشكل خاص على ضرورة أن تعطي المجموعة الأفريقية الأولوية للوحدة والتضامن، وأن تظهر التلاحم بأكبر قدر ممكن، وأن تتكلم بصوت واحد عند اتخاذ موقف حيال مسائل تنظر فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وقال إن أفريقيا لن تتمكن بدون ذلك من تفادي وإحباط المناورات الانقسامية الخارجية، وأن تدافع دفاعاً فعالاً عن مصالحها.

صدر في لومي بتاريخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

المرفق الثاني للرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة

تسلمت نسخة من الرسالة UN/PR/PERS/00/09 المؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠
الموجهة إليكم من الممثل الدائم لأوغندا بصفتكم رئيساً للجنة الترشيحات التابعة للمجموعة
الأفريقية.

وبالنظر إلى بعض الادعاءات الخطيرة التي تضمنتها تلك الرسالة أود أن أقدم
التوضيحات التالية:

١ - بخصوص الجانب الإجرائي:

لقد لاحظت الأمانة العامة باندهاش أن نسخاً من رسالة كانت موجهة إلى رئيس
لجنة الترشيحات وربما كان يفترض عرضها على أنظار أعضاء تلك اللجنة، وزعت على
جميع الممثلين الدائمين والبعثات الدائمة والبعثات المراقبة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، بما
فيها بعثات الدول غير الأفريقية. ولأغراض التوضيح وتصحيح المغالطات والحقائق المشوهة
التي وردت في رسالة أوغندا، فإن من واجب الأمانة العامة أن تكفل تعميم ردها على تلك
الرسالة، على نطاق واسع، بين البعثات التي وجهت إليها الرسالة الأصلية المشار إليها.

٢ - بخصوص الجانب الموضوعي:

فيما يتعلق بالفقرات ٧ و ٨ و ٩ من الرسالة، تود الأمانة العامة أن تفيد ما يلي:

١' يرد في الفقرة ٧ أنه "بعد اختتام أعمال القمة، دعا وزيرة خارجية توغو
إلى عقد اجتماع لوزراء الخارجية كان في واقع الأمر باطل التمثيل. وقد
حاول التصديق على ترشيح السودان. وقد كان هذا الاجتماع غير قانوني
لأن القمة اختتمت أعمالها".

٢' إن هذا التصريح غير صحيح في واقع الأمر. والحقيقة أن القمة اختتمت
أعمالها يوم ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠ وليس يوم ١١ تموز/يوليه، على عكس
ما قصد السفير أن يوهم به من وجهت إليهم رسالته. وما حدث في الواقع
هو أنه في الوقت الذي أعلن فيه رئيس القمة رفع الجلسة يوم ١١
تموز/يوليه، طلب من رئيس مجلس الوزراء وزير الشؤون الخارجية في توغو
أن يدعو إلى اجتماع للمجلس بغرض النظر في توصيات لجنة الترشيحات

الوزارية. ويجب التذكير بأن الصعوبات اللوجستية حالت دون عقد جلسة عامة للمجلس من أجل اعتماد توصيات لجنة الترشيحات قبل افتتاح القمة.

وعملا بالولاية التي أسندت إلى رئيس مجلس الوزراء بالدعوة إلى عقد اجتماع للمجلس بعد رفع الجلسة التي عقدها مؤتمر رؤساء الدول ذلك المساء، صدر إعلان يدعو جميع الوزراء إلى عدم مغادرة القاعة بغرض عقد اجتماع المجلس. وقد عقد الاجتماع بمشاركة عدد كبير من وزراء الخارجية. ولم يحاول رئيس مجلس الوزراء في أي لحظة أن يعتمد ترشيح السودان. ففي أعقاب عرض تقرير لجنة الترشيحات من طرف رئيسها وزير خارجية جمهورية الكونغو، جرت مناقشات مطولة بين الوزراء عرض خلالها كل من وفد السودان ووفد موريشيوس موقفهما. وفي أعقاب المناقشة اعتمد مجلس الوزراء توصية المجموعة الأفريقية بنيويورك التي اعتمدها لجنة الترشيحات الوزارية والتي تقترح السودان كمرشح لمنظمة الوحدة الأفريقية لشغل المقعد الذي يعود إلى أفريقيا في مجلس الأمن. وقد تمت الموافقة على عدة ترشيحات أخرى لأجهزة أخرى في نفس المقرر.

لم توجه دعوات شخصية إلى وزراء الخارجية لحضور ذلك الاجتماع، حيث أن الدعوة إلى اجتماعات غير مبرمجة خلال الدورات، عن طريق الإعلان عنها، ممارسة مألوفة خلال اجتماعات أجهزة رسم السياسة في منظمة الوحدة الأفريقية. أما أمر كفالة التمثيل أو المشاركة في تلك الاجتماعات فهو متروك لكل دولة عضو على حدة. وعدم مشاركة إحدى الدول الأعضاء في تلك الاجتماعات ينبغي ألا يخول مبدئيا دون اتخاذ جهاز من أجهزة رسم السياسة قرارا باسم المنظمة. ومن ثم لم توجه دعوة خاصة إلى الوزيرين الأوغنديين لأن الوفد الأوغندي كان حاضرا في القاعة، على كل حال، حين تم الإعلان عن عقد اجتماع المجلس في أعقاب رفع جلسة القمة.

إن الأمانة العامة تعترض بشدة على ما جاء في الفقرة ٩ من رسالة الممثل الدائم لأوغندا حيث ترد عبارة "المؤسف: ومن المؤسف أن الأمانة العامة

لمنظمة الوحدة الأفريقية التي يُتوقع منها أن تضمن صحة الإجراءات وحيادها، اختارت أن تقدم معلومات من شأنها أن تؤدي إلى التضييل“.

‘٦’ إن الأمانة العامة ترفض بشكل قاطع هذين التصريحين لأنهما يهدفان بشكل غير مقبول إلى المساس بتراهة وحياد الأمانة العامة في كيفية تناولها للمسائل التي تتعلق بالدول الأعضاء. إن دور الأمانة العامة يتمثل في توكي الأمانة في عرض قرارات أجهزة رسم السياسة بالمنظمة وتنفيذها وفقا لما تتلقاه من تعليمات. ولم تعمل الأمانة العامة في هذه الحالة أو في غيرها من الحالات المتعلقة بالدول الأعضاء على خدع الدول الأعضاء عن قصد أو محاولة خدعها. وبالمثل، فإن دور الأمانة لا يكمن في تغيير ما تتخذه الدول الأعضاء من قرارات، بغرض إعطاء الامتياز لدولة على أخرى. وفي الحالة التي نحن بصدددها، اجتمع مجلس الوزراء وقرر بكل حرية وفقا لما أملاه عليه ضميره اعتماد توصية لجنة الترشيحات بما في ذلك ترشيح السودان؛ وهو القرار الذي ضمنته الأمانة في وثيقتها المتصلة بالمقررات الصادرة عن دورتي مجلس الوزراء ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقدتين في لومي. ويرد هذا المقرر بعينه في وثيقة منظمة الوحدة الأفريقية CM/Dec.517-546 Rev.1 (LXXII)، بوصفه مقرر المجلس (LXXII) CM/Dec.546. وهذه هي الرواية نفسها التي عرضها الأمين العام إبان لقائه مع المجموعة الأفريقية بنيويورك يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

‘٧’ وتود الأمانة العامة أن تؤكد بوضوح أنه لا مصلحة لها، فيما يخص الترشيحات للمء المقعد غير الدائم الشاغر في مجلس الأمن سوى خدمة مصالح القارة الأفريقية على أحسن وجه ممكن. وهي لا تُؤثر دولة عضوا على أخرى ولم تفضل كما لن تفضل أيا من السودان أو موريشيوس على الآخر؛ لأن سر وجود الأمانة العامة هو خدمة الدول الأعضاء مع الحرص دائما على الشفافية والمصادقية. بيد أنه من واجب الأمانة العامة أن تحترم المقررات الصادرة عن المنظمة وتنفيذها وفقا للقواعد والممارسات المعمول بها.

(توقيع) أمادو كيبى
السفير
المراقب الدائم

سعادة بيرسي ميتسي مانغويلا
السفير، الممثل الدائم
البعثة الدائمة ليسوتو لدى الأمم المتحدة
204 East 39th Street
New York, NY 10016
نسخة: إلى جميع البعثات الدائمة والمراقبة لدى الأمم المتحدة